



طابع

الشهيد

كراسة الشروط ومواصفات الفنية في المناقصة المحلية

لعملية الصيانة العادية للمولد الكهربائي الخاص
 بالديوان العام لمحافظة القاهرة
 للعام المالي ٢٠٢٥ / ٢٠٢٦ (لمدة ثلاث أعوام)
 بنظام الأظرف المغلقة (فني - مالي)
العملية غير قابلة للتحزئة

وفقاً لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادرة بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩، و القانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٥ في شأن تفضيل المنتجات المصرية في العقود الحكومية ولائحته التنفيذية

- **ثمن كراسة الشروط و المواصفات :** جنيهاً وفقاً للشرائح المحددة بالمادة رقم (٣٦) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات إلى تبرمها الجهات العامة سالفة الذكر .
- **قيمة التأمين المؤقت :** جنيهاً
- **موعد فتح المظاريف الفنية :** في تمام الساعة الثانية عشر ظهراً بالجلسة العلنية المحلية
- **مكان انعقاد الجلسة :** بالمبنى الغربي بديوان عام محافظة القاهرة الإدارة العامة للشؤون المالية
- **تاريخ انعقاد الجلسة :** يوم الموافق / ٢٠٢٥ /
- **بخلاف ٥ جنيهاً لصالح صندوق قادرون باختلاف**
- **وبالإضافة ٥ جنيهاً لصالح صندوق رعاية المسنين**



وبالإضافة إلى ١٤% ضريبة القيمة المضافة
 الكراسة الغير مختومة بخاتم الجمهورية لا يعتد بها

مقدمة

في إطار رغبة محافظة القاهرة من خلال الإدارة المركزية للشئون المالية وإدارة التعاقدات في طرح مناقصة محلية لعملية الصيانة العادية للمولد الكهربائي الخاص بالديوان العام لمحافظة القاهرة للعام المالي ٢٠٢٥ / ٢٠٢٦ (لمدة ثلاث أعوام) بديوان عام محافظة القاهرة للوصول إلى أعلى مستوى من الصيانة.

و بما يضمن حسن واستمرار التشغيل بصفة دائمة مع أصحاب الخبرة العالية وبما يتفق مع الخبرة العالمية وذلك وفقاً للمواصفات وأعمال الخبرة المرفقة في ضوء الأعمال المطلوبة علي أن يتم الالتزام بكافة القرارات و القوانين المنظمة لذلك فقد تقرر طرح مناقصة محلية بشأن ذلك وفقاً للمواصفات والشروط و الأعمال المطلوبة و الموضحة بكراسة الشروط والمواصفات الماثلة .

و تهدف محافظة القاهرة من طرح المناقصة المحلية الماثلة إلى دعوة الشركات المتخصصة في مجال أعمال الصيانة لتوفير خدمات وأعمال ذات جودة عالية بأقل قيمة مالية و بأعلى كفاءة .
 وذلك بمراعاة اتخاذ ما يلزم من تدابير لضمان تحقيق معايير ومبادئ تكافؤ الفرص وتعزيز الشفافية والنزاهة والعدالة والمساواة في المنافسة بين المتقدمين في المعاملة وعدم التحيز لأي منهم أو التمييز بينهم ، وأيضاً تعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي من خلال تحديد الاحتياجات الفعلية للجهات الحكومية و إصدار أوامر الإسناد للشركات الفائزة بمعرفة محافظة القاهرة بناءً على الأسعار التي سيتم التوصل إليها .

ويجوز لأصحاب الشركات المتقدمة إن يحضر وجلسة فتح المظاريف الفنية والمالية – كما يجوز أن يحضر مندوب مفوض من الشركة بموجب تفويض يخول له كافة الصلاحيات اللازمة قانونياً في هذا الشأن .

الغرض من العملية :

عمل الصيانة العادية للمولد الكهربائي للعام المالي ٢٠٢٥ / ٢٠٢٦ (لمدة ثلاث أعوام) بديوان عام محافظة القاهرة للوصول إلى أعلى مستوى من الصيانة طبقاً لأصول الصناعة طبقاً للمعايير والمواصفات الفنية المصرية والكود المصري وأن يتم تنفيذ الأعمال بواسطة فنيين ومهندسين متخصصين وذوي خبرة وكفاءة عالية في مجال صيان، ومؤهلين للتعامل مع الأنظمة ذات الجهد المنخفض.



أعضاء اللجنة

محتويات كراسة الشرط والمواصفات :

- الشروط العامة للمناقصة .
- نوع الأعمال والخدمة المطلوبة
- المواصفات الفنية.
- الشروط الخاصة .
- العقد النموذجي .

الشرط الأول - حماية المنافسة

تقوم محافظة القاهرة بإخطار جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية في حال ما إذا تبين لها وجود اتفاق أو تعاقد أو تبادل معلومات بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو تنسيق من خلال الغير سواء كان ذلك بين أي من المختصين أو غيرهم من الموظفين بالجهة وصاحب العطاء أو بين أصحاب العطاءات فيما بينهم أو غيرهم من المتعاملين مع الجهة بحسب الأحوال .

وعلى الجانب الآخر يجب على الشركات المتنافسة إبلاغ الجهات المختصة فوراً عن :

أي تصرف غير قانوني أو غير مشروع من قبل أي موظف أو جهة من الجهات ذات الصلة بتنفيذ هذه المناقصة ، من شأنه التأثير بطريق مباشر أو غير مباشر في إجراءات المناقصة نظير الحصول على مزايا مالية أو أية مزايا أخرى أو أي ترتيب مباشر أو غير مباشر بين أي من الأطراف بغرض تحقيق مصلحة شخصية أو هدف غير مشروع .

الشرط الثاني - القوانين واللوائح المنظمة لإجراءات المناقصة

- تخضع هذا المناقصة لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ لأحكام القانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٥ في شأن تفضيل المنتجات المصرية في العقود الحكومية ولائحته التنفيذية ، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص بهذه الكراسة، وتعتبر هذه الأحكام جزءاً لا يتجزأ من الكراسة والعقد ومكملة لها .
- ويمكن تحميل صورة استرشادية من القوانين المشار إليها بدون مقابل ودون أدنى مسؤولية على المحافظة من خلال بوابة التعاقدات العامة (www.etenders.gov.eg) .
- كما يسرى بشأن التعاقد كافة القوانين واللوائح والقرارات ذات الصلة بموضوع المناقصة .

أعضاء اللجنة



الشرط الثالث - لغة تقديم العطاء :

- اللغة العربية هي اللغة المعتمدة في كراسة الشروط والمواصفات والعقود وجميع المحاضر والمراسلات وغيرها من المستندات ذات الصلة بموضوع الطرح والتعاقد - وفي حالة تقديم مستند بأي لغة أخرى يتعين ترجمته إلى اللغة العربية عن طريق مقدم العطاء من مكتب معتمد - ويعتبر النص العربي هو المعول عليه في حالة الاختلاف أو الالتباس في المضمون .

الشرط الرابع - الشكاوى :

في حالة مخالفة جهة الطرح لكراسة الشروط والمواصفات أو لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة ولائحته التنفيذية سالف الذكر، يحق لصاحب العطاء التقدم بشكاوى إلى إدارة التعاقدات بالجهة الإدارية أو إلى مكتب شكاوى التعاقدات الحكومية التابع لوزارة المالية ، ويتم فحص الشكاوى واتخاذ قرار بشأنها وفقا للأحكام والإجراءات الواردة بالمادة رقم (٥) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة ، والمادة رقم (٦) من لائحته التنفيذية المشار إليهما وفقا للمواعيد الآتية :-

المدة المسموح بها	الحالة
قبل الموعد المحدد لفض المظاريف الفنية بسبعة أيام عمل علي الأقل	شكاوي متعلقة بإجراءات الطرح وكراسة الشروط
خلال المدة القانونية المحددة بالقانون سبعة أيام من تاريخ الإخطار بالبت الفني	شكاوي متعلقة بالبت الفني
خلال المدة القانونية المحددة بالقانون سبعة أيام من تاريخ الإخطار بالبت المالي	شكاوي متعلقة بالبت المالي
يتم تقديمها بعد يومي عمل علي الأكثر من صدور القرار الذي يتضرر فيه الشاكي	شكاوي متعلقة بدخول إجراءات التعاقد حيز التنفيذ

أعضاء اللجنة



الشرط الخامس - التأمينات وطريقة سدادها وردها :

❖ أولاً : التأمين المؤقت :

- يجب أن يؤدي كل عطاء تأمين مؤقت قدرة مبلغ (جنيهاً) بأي وسيلة من وسائل الدفع الإلكتروني من خلال منظومة الدفع والتحويل الإلكتروني أو بأية صورة من الصورتين المحددة بالمادة رقم (٣١) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة سالفه الذكر ويجب أن يكون التأمين المؤقت صالحاً لمدة ثلاثين يوماً بعد انتهاء مدة سريان العطاء أو مدة مد سريان العطاء وقابلاً للتجديد دون الرجوع إلي مقدم العطاء ويستبعد العطاء الذي لا يؤدي التأمين المؤقت كاملاً ومرفقاً داخل المظروف الفني

و يتم ذلك بإحدى الصور الآتية :-

- الدفع والتحويل الإلكتروني :
- بموجب خطاب ضمان صادر من أحد المصارف المالية المعتمدة وإلا يقتصر بأي قيد أو شرط وان يقر فيه المصرف بأن يدفع تحت أمر (ديوان عام محافظة القاهرة) مبلغاً يوازي التأمين المؤقت المطلوب .
- يجوز لصاحب العطاء طلب سداد التأمين المؤقت أو جزءاً منه خصماً من مستحقته الصالحة للصرف من عمليات أخرى في ذات الجهة الإدارية أو غيرها من الجهات الإدارية التي تسرى عليها أحكام القانون ، متى كانت صالحة للصرف في تاريخ جلسة فتح المظاريف الفنية ، على أن يرفق صاحب العطاء بالطلب مستنداً ومعتمداً ومختوماً من الإدارة المختصة بالجهة الإدارية المستحق لديها ، وتعهداً بحجزه تحت حساب التأمين المؤقت المطلوب ، إلى حين تقديم صاحب العطاء مستنداً ومعتمداً ومختوماً من الإدارة المختصة بالجهة الإدارية المقدم إليها العطاء بالموافقة على الصرف ، أو طلب هذه الجهة إتاحة ذلك المبلغ لها .
- كما يجوز بموافقة السلطة المختصة وبناءً على طلب صاحب العطاء استبدال التأمين المؤقت المسدد منه بأحد صور السداد الأخرى المنصوص عليها بهذه المادة بشرط إلا تنقطع مدة سريان التأمين وعدم الإخلال بمسئوليته طبقاً للغرض المقدم عنه التأمين ويجب أن يكون التأمين صالحاً لمدة ثلاثين يوماً بعد انتهاء مدة سريان العطاء أو تاريخ انتهاء مدة مد سريان العطاء وقابل للتجديد دون الرجوع إلى مقدم العطاء ويتم الاحتفاظ بالتأمين المؤقت لحين الانتهاء من إسناد الأعمال بالكامل والقبول .

أعضاء اللجنة



- وإذا انسحب مقدم العطاء من العملية قبل الميعاد المحدد لجلسة فتح المظاريف الفنية يصبح التأمين المؤقت حقاً للجهة الإدارية دون حاجة إلي تنبيهه أو إنذار أو الالتجاء إلي القضاء أو اتخاذ أية إجراءات أو إقامة الدليل علي حدوث ضرر .

- ويتم رد التأمين المؤقت في الحالات المنصوص عليها بقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولأئحته التنفيذية بذات الوسيلة التي تم أدائها بها .

ثانياً: - التأمين النهائي :

- على صاحب العطاء الفائز خلال عشرة أيام عمل تبدأ من اليوم التالي لإخطاره بقبول عطائه أن يكمل التأمين المؤقت إلى ما يعادل نسبة ٥% من قيمة العقد كتأمين نهائي ويجوز منح مدة إضافية عشرة أيام عمل آخري بموافقة السلطة المختصة ويتم سداده بأي وسيلة يصدر بشأنها قرار من وزير المالية ومنها وسائل الدفع الالكتروني أو بأية صورة من الصورتين الآتيتين :-
- بموجب خطاب ضمان صادر من أحد المصارف المالية المعتمدة والإيقرن بأي قيد أو شرط وان يقر فيه المصرف بأن يدفع تحت أمر الجهة الإدارية (محافظة القاهرة) مبلغاً يوازي قيمة التأمين النهائي المطلوب .
- يجوز لصاحب العطاء الفائز طلب أداء التأمين النهائي أو جزءاً منه خصماً من مستحقاته الصالحة للصرف من عمليات أخرى في ذات الجهة الإدارية أو غيرها من الجهات الإدارية التي تسرى عليها أحكام القانون ، متى كانت صالحة للصرف في التاريخ المحدد للأداء ، على أن يرفق صاحب العطاء بالطلب مستنداً معتمداً ومختوماً من الإدارة المختصة بالجهة الإدارية المستحق لديها مبالغ له يكون موجهاً لمحافظة القاهرة المقدم إليها العطاء بخصوص عملية بذاتها ، يتضمن قبول تلك الجهة خصم مبلغ التأمين النهائي ، أو جزءاً منه من المبالغ المستحقة لديها ، وتعهداً بحجزه تحت حساب التأمين النهائي المطلوب ، إلى حين تقديم صاحب العطاء مستنداً معتمداً ومختوماً من الإدارة المختصة بالجهة الإدارية المقدم إليها العطاء بالموافقة على الصرف ، أو طلب هذه الجهة إتاحة ذلك المبلغ لها .

أعضاء اللجنة



- كما يجوز بموافقة السلطة المختصة وبناء على طلب صاحب العطاء استبدال التأمين النهائي المسدد منه بإحدى صور السداد الأخرى المنصوص عليها بهذه المادة بشرط ألا تنقطع مدة سريان التأمين وعدم الإخلال بمسئوليته طبقاً للغرض المقدم عنه التأمين .
- خصماً من مستحقاته الصالحة للصرف من عمليات أخرى في ذات الجهة الإدارية أو غيرها وفي الوقت المحدد للسداد ويتم الاحتفاظ بالتأمين النهائي لحين الانتهاء من مدة التعاقد
- ويكون التأمين النهائي ضامناً لتنفيذ العقد ويظل سارياً حني انتهاء مدة العقد ويرد كاملاً فور انتهاء مدة العقد إذا لم تحدث مخالفات تستوجب الخصم .
- وإذا لم يؤد صاحب العطاء الفائز التأمين النهائي خلال المهلة المحددة جاز للجهة الإدارية - بموجب إخطار بكتاب يرسل له بخدمة البريد السريع عن طريق الهيئة القومية للبريد مع تعزيزه في ذات الوقت بالبريد الإلكتروني أو الفاكس بحسب الأحوال ودون حاجة لاتخاذ أي إجراء آخر إلغاء العقد أو تنفيذه بواسطة أحد مقدمي العطاءات التالية لعطائه بحسب ترتيب أولوياتها .
- وفي جميع حالات عدم سداد التأمين النهائي يصبح التأمين المؤقت حقاً للجهة الإدارية كما يكون لها أن تخصص قيمة كل خسارة تلحق بها إذا تبين أن صاحب العطاء هو المتسبب فيها وذلك من أي مبالغ مستحقة أو تستحق لديها وفي حالة عدم كفايتها تلجأ إلى خصمها من مستحقاته لدى جهة إدارية أخرى أيا كان سبب الاستحقاق وذلك كله مع عدم الإخلال بحقها في الرجوع عليه قضائياً بما لم تتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري

الشرط السادس - صلاحية سريان العطاءات:

- (تبقى العطاءات نافذة المفعول وغير جائز الرجوع فيها من وقت تصديرها بمعرفة مقدميها وذلك لمدة تسعين يوماً تبدأ من التاريخ المحدد لفتح المظاريف الفنية ويتم البت والأخطار بالترسيه قبل انتهاء مدة سريان العطاءات فإذا تعذر البت والإخطار بالترسيه قبل ذلك ، جاز للمحافظة - بعد موافقة السلطة المختصة - مد مدة سريان العطاءات ومدة صلاحية التأمين المؤقت لمدة مناسبة ، ويجب أخطار مقدمي العطاءات كتابة بذلك علي أن يتم ذلك كله قبل انتهاء مدة سريان العطاءات بخمسة عشر يوماً علي الأقل ، ويستبعد كل عطاء لم يقبل صاحبه مد مدة سريان عطائه كتابة ويرد إليه تأمينه فور انتهاء مدة سريان العطاء) .



أعضاء اللجنة

الشرط السابع - إجراءات واستيفاء واستيضاح العروض الفنية:-

- يكون فتح المظاريف الفنية في تمام الساعة الثانية عشر ظهراً بجلسة المناقصة المنعقدة بالمبنى الغربي بديوان عام المحافظة يوم الموافق ٢٠٢٥/ / وذلك بحضور من يرغب من أصحاب العطاءات الذين يجوز لهم تفويض من يروونه لحضور الجلسة بدلاً منهم شريطة تقديم التفويض الدال على ذلك علي أن يتبع في شأن البت الفني الإجراءات المحددة بالمواد من ٦٢ إلي ٦٩ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة .
- يتم استيفاء واستيضاح العروض الفنية المقدمة من أصحاب العطاءات وفقاً للأحكام الواردة بالمادة (٦٧) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة سالفه الذكر .
- يجوز للجنة الفنية بناء علي طلب لجنة البت استيفاء البيانات والمستندات التي تساعد اللجنة علي استيضاح أي أمور فنية من أصحاب العطاءات بما يعينها في إعداد التقرير الفني اللازم وذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام من تاريخ إخطارهم وفي حالة عدم استجابة صاحب العطاء لطلب استيفاء البيانات أو المستندات لاستيضاح الأمور الفنية بعطائه خلال المدة المحددة من اللجنة والموضحة بطلبه إليها يتم استبعاد عطائه باعتباره غير واضح أو غير قابل للمقارنة مع العطاءات الأخرى .

الشرط الثامن -مسئول التنفيذ بالشركة المتعاقدة :

- تلتزم الشركات الراسي عليها المناقصة في تنفيذها للعقد بتعيين أحد موظفيها (متخذي القرار) وذلك بالتنسيق معه بشأن تنفيذ العقد وتقديم المستندات المتفق عليها بموجب تفويض رسمي لهذا الموظف من الشركة .

الشرط التاسع - إعداد وتقديم العطاءات:

- تقدم العطاءات في مظروفين مغلقين ، أحدهما للعرض الفني والأخر للعرض المالي ويكون فتح مظاريف العطاءات في الوقت والمكان المحددين بكراسة الشروط والمواصفات في جلسة علنية بحضور من يرغب من مقدمي العطاءات ، ويجوز لمقدمي العطاءات تفويض من يروونه لحضور جلسة فتح المظاريف شريطة تقديم التفويض الدال على ذلك . ويجب تقديمها على نموذج العطاء المدرج بكراسة الشروط والمواصفات ويجب أن يثبت على كل من مظروفي العطاء الفني والمالي نوعه من الخارج ، ويوضع المظروفان داخل ظرف مغلق بطريقة محكمة ويوضح عليه اسم الجهة الإدارية وعنوان إدارة التعاقدات الشؤون المالية - ديوان عام محافظة القاهرة بميدان عابدين المبنى الغربي - الدور الأول كما يفيد أن ما بداخله المظروف الفني والمظروف المالي ويذكر اسم العملية ورقمها وتاريخ جلسة فتح المظاريف الفنية كما يذكر اسم صاحب العطاء .
- وتسلم العطاءات لإدارة التعاقدات قبل التاريخ أو الموعد المحدد لفتح المظاريف الفنية أما باليد أو عن طريق البريد السريع من خلال الهيئة القومية للبريد أو عن طريق الوسائل الالكترونية إذا ما سمحت بذلك شروط العملية وأي عطاء يرد بعد موعد فتح المظاريف الفنية المحدد بكراسة الشروط والمواصفات يجب تقديمه فور وروده إلى



رئيس لجنة فتح المظاريف للتأشير عليه بساعة وتاريخ وروده دون فتحه ثم يدرج في كشف العطاءات المتأخرة ،
 ويتم ترقيمه على هيئة كسر اعتيادي بسطه رقم العطاء ومقامه عدد العطاءات المتأخرة .

أعضاء اللجنة

وتستبعد لجنة البت العطاءات المتأخرة ويتم ردها إلى أصحابها بمعرفة إدارة التعاقدات خلال مده لا تجاوز
 يومين من قرار اللجنة . وعلى صاحب العطاء عدم شطب أي بند من بنود العطاء أو من المواصفات الفنية فيثبتها
 في كتاب مستقل ويسلمها لإدارة التعاقدات قبل الموعد المحدد لفتح المظاريف الفنية ، ويجب الا يتضمن العطاء
 عبارات غامضة في المعنى يصعب تفسيرها .

ويبقى العطاء نافذ المفعول وغير جائز الرجوع فيه من وقت تسليمه بغض النظر عن ميعاد استلامه بمعرفة
 الجهة الإدارية وحتى نهاية المدة المحددة لسريان العطاءات .

ويقتصر فتح مظاريف العروض المالية على العروض المقبولة فنياً . كما يجب الا يحتوي
 المظروف الفني على أية أسعار مالية وأن يحتوي على ما يفيد سداد التأمين المؤقت المطلوب على
 النحو المقرر بالمادة (٣١) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة
 بالإضافة إلى احتوائه البيانات والمستندات المنصوص عليها بكراسة الشروط والمواصفات وعلى
 الأخص وبحسب طبيعة العملية المطروحة ما نصت عليه المادة ٤٩ من اللائحة التنفيذية لقانون
 التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة .

محتويات المظروف الفني :

تلتزم الشركات مقدمة العطاءات إلا يحتوي المظروف الفني على أية أسعار مالية
 وسيتم استبعاد اي عطاء يتضمن في مظروفه الفني ذلك .

يجب أن يحتوي المظروف الفني على المستندات الآتية :

وذلك بجانب المستندات والبيانات المنصوص بالمادة (٤٩) من اللائحة التنفيذية
 لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة سالفه الذكر فيما يتعلق منها
 بالعملية محل المناقصة .

١- اسم صاحب النشاط والاسم التجاري إن وجد وصورة من عقد التأسيس للشركة
 ونظامها الأساسي و شكلها القانوني بالمستندات الاسم التجاري وبيان الطبيعة
 القانونية لصاحب العطاء والمستفيد الحقيقي منه والمستندات المؤيدة لذلك ويعتد
 في هذا الشأن بنسخة معتمدة من عقد التأسيس أو النظام الأساسي أو هيكل لرأس
 المال وفق آخر تعديل ، وذلك بالنسبة للشركات
 ٢- اسم المدير أو الموظف المسئول .

٣- وسيلة التواصل (المحل المختار - رقم التليفون - رقم الفاكس - البريد
 الالكتروني - اسم المخول له التواصل مع المتعاملين) وإذا تم تغيير العنوان يتم
 إخطار المحافظة بالعنوان الجديد و إلا أصبحت كافة المرسلات على العنوان
 القديم صحيحة و نافذة قانونياً .

٤- أنواع النشاط و الموافقات اللازمة من الجهات المعنية للعمل في هذا المجال .

٥- بطاقة الرقم القومي سارية .

٦- البطاقة الضريبية الحديثة .


 ٧- تسجيل لدى مصلحة الضرائب على المبيعات (القيمة المضافة)
أعضاء اللجنة

- ٨- القيد في السجل التجاري (ساري)
- ٩- اسم البنك الذي يتعامل معه والعنوان ورقم حساب الشركة فى البنك و الفرع الذي يتم تحويل أمر الدفع عليه
- ١٠- الموقف المالي للشركة (الإقرارات الضريبية عن ثلاث سنوات سابقه)
- ١١-سابقة الأعمال (صور أوامر إسناد وعقود مشابهة في هذا المجال) مع ذكر الجهات السابق التعاقد معها مدعمة بشهادة من الجهات يفيد تمام الأعمال التي تمت الترسيه عليها والمماثلة عن ٣ سنوات سابقة بها اسم وعنوان الجهة وبيان الأعمال وقيمتها
- ١٢- يقدم العطاء في مظروفين احدهما فني والآخر مالي مغلق ويرفق التامين الابتدائي بالمظروف الفني
- ١٣- أصل كراسة الشروط والمواصفات عليها طابع الشهيد موقعة ومختومة بخاتم الشركة
- ١٤- تقديم ما يفيد الاشتراك في بوابة التعاقدات العامة
- ١٥-تقديم ما يثبت بأن المتعاقد مسجلاً في منظومة الفاتورة الإلكترونية المنشأة بمصلحة الضرائب المصرية تنفيذاً لقرار السيد / رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٠ لسنة ٢٠٢١
- ١٦- ترقيم العطاء الفني و المالي بعدد كل صفحه موجودة على العطاء مع ذكر إجمالي عدد الأوراق على المظروف من الخارج
- ١٧- عرض فني يوضح مدى تفهم مقدم العطاء للأعمال المطلوبة
- ١٨-تلتزم الشركة بكتابة العروض مميكنه وليس يدويا
- ١٩- بيانات وخبرات صاحب العطاء ومن قد يعهد إليهم بتنفيذ العملية
- ٢٠- وسيلة وأسلوب التواصل مع الجهة الإدارية بما في ذلك عنوان وتليفون ورقم فاكس وبريد إلكتروني واسم المخول له التواصل مع المتعاملين
- ٢١- تلتزم الشركة بتقديم بطاقة العضوية الخاصة بالقيد في الاتحاد المصري لمقاولي التشييد والبناء تخصص الأعمال الكهرو ميكانيكية والالكترونية للمنشآت والمصانع والمباني العامة لا تقل عن الفئة الخامسة (صورة شهادة البيانات المؤقتة الصادرة عن الاتحاد مع إحضار أصل الشهادة للاطلاع عليها)
- ٢٢- تلتزم الشركة بتقديم كشف قطع غيار يشمل كافة مكونات في حالة الاحتياج لها على ألا يتم مطالبة المحافظة بقيمة أي قطع غيار لا يتضمنها الكشف المقدم من الشركة على أن يتم تركيب قطع الغيار الغير وارده بالكشف المقدم من الشركة على نفقتها الخاصة
- ٢٣- استمارة (٢) تأمينات اجتماعية موضح بها أسماء العاملين الأساسيين
- ٢٤ - إقرار المتقدمين بالعطاءات بما يفيد التأمين على العمالة
- ٢٥- إقرار بالالتزام بما جاء بكراسة الشروط والمواصفات ومحتويتها
- ٢٦- على الشركة تقديم بيان بمصادر ونوع المواد والمهمات والأجهزة التي تستخدم في التنفيذ
- ٢٧-بيانات عن أسماء ووظائف وخبرات الكوادر التي سيسند اليها التنفيذ والإشراف على العملية على أن يكون بينهم مهندس كهرباء مع تقديم ما يفيد بالتأمين عليهم



أعضاء اللجنة

٢٨- على الشركة تقديم كتالوجات لجميع الأجزاء والمهمات التي تستخدم في العملية محدد عليها الطراز والموديل وبلد الصناعة ونوع المواد والمهمات والمعدات والأجهزة المقدمة عن العرض.

محتويات المظروف المالي :

يجب أن يحتوي المظروف المالي على المستندات الآتية :

١. يوضح بالعرض المالي التكلفة المالية للصيانة شاملة ضريبة القيمة المضافة و كافة الرسوم .
٢. تقديم كشف تفصيلي بأسعار قطع الغيار شاملة ضريبة القيمة المضافة وكافة الرسوم .
٣. الأسعار المقدمة بكشف قطع الغيار سارية طوال مدة التعاقد .
٤. خطاب مختوم وموقع من البنك برقم حساب الشركة واسم البنك والفرع الذي يتم التحويل عليه أمر الدفع .
٥. تلتزم الشركة بتقديم كشف أسعار قطع غيار يشمل كافة المكونات المطلوبة في حالة الاحتياج لها على ألا يتم مطالبة المحافظة بقيمة أى قطع غيار لا يتضمنها الكشف المقدم من الشركة على أن يتم تركيب قطع الغيار الغير وارده بالكشف المقدم من الشركة على نفقتها الخاصة .

الشرط العاشر - المراسلات :

أ- أثناء إجراءات المناقصة

تكون جميع المخاطبات والإخطارات والمطالبات والبيانات المتعلقة بالمناقصة كتابة باللغة العربية ويلزم تسليمها للإدارة المركزية للشئون المالية إدارة التعاقدات بديوان عام محافظة القاهرة أو إرسالها بالبريد السريع عن طريق الهيئة القومية للبريد أو الفاكس على رقم (٢٣٩٣٨١٦٤) .

ب- خلال التعاقد والتنفيذ :

ويجب أن تكون كافة المخاطبات أو المراسلات المتبادلة من وإلى الجهات الإدارية والمتعاملين والمتعاقدين معها بما في ذلك الإخطارات والقرارات ومحاضر الجلسات وغيرها كتابة وبشكل يمكن الرجوع إليه لاحقاً على أن تكون صادرة من الأشخاص المخول لهم ذلك من الطرفين ويجب الاحتفاظ بما يثبت تسلمها ويكون تبادلها أما بإيصال موقع بالتسليم أو إرسالها بالبريد المسجل أو بالفاكس .

وتكون جميع المخاطبات والإخطارات والمطالبات والبيانات المتعلقة بالعقد وتنفيذه كتابة باللغة العربية ، ويلزم تسليمها للجهات المتعاقدة في مقرها المحدد في العقد مع الحصول على إيصال موقع بالتسليم أو إرسالها بالبريد السريع عن طريق الهيئة القومية للبريد أو بالفاكس الذي تحدده الجهة المتعاقدة وبشرط إثبات تسليمه وفى حالة تغيير أي من الطرفين لمقره المحدد في العقد يلتزم بأخطار الطرف الآخر بالتغيير مسبقاً وقبل خمسة عشر يوماً على الأقل من حدوث التغيير .

أعضاء اللجنة



الشرط الحادي عشر - حظر التقدم بأكثر من عطاء :

- يحظر على مقدمي العطاءات التقدم بالذات أو بالشراكة مع الغير بأكثر من عطاء لعملية واحدة ما لم يكن المتقدم شريكاً مع الغير بحصة لا تسمح له بالتأثير في اتخاذ قرار ذي صلة بالعطاء طبقاً لحكم المادة رقم ٣٣ من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة .
- يحظر تعديل العطاء : لا يعتد بأي عطاء أو تعديل فيه يرد بعد الموعد المحدد لجلسة فتح المظاريف الفنية ويحظر التعديل في أسعار العطاءات المقدمة بعد هذا الموعد ، ويسرى هذا الحظر على الشركة الفائزة طبقاً لحكم المادتين ٨٣ ، ٨٤ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة .

الشرط الثاني عشر - النزول عن العقد :

- لا يجوز للمتعاقد النزول عن العقد أو عن المبالغ المستحقة له كلها أو بعضها ، ومع ذلك يجوز أن يتنازل عن تلك المبالغ لأحد البنوك أو الشركات المالية غير المصرفية المرخص لها بمزاولة النشاط في جمهورية مصر العربية ، ويكتفي في هذه الحالة بتصديق البنك أو الشركة دون الإخلال بمسئولية المتعاقد عن تنفيذ العقد ، كما لا يخل قبول نزوله عن المبالغ المستحقة له بما يكون للجهة الإدارية قبله .

الشرط الثالث عشر - آلية المناقصة

- تتولى لجنة المناقصة فتح المظاريف المالية للعروض المقبولة فنياً في المناقصة للوصول لأفضل الشروط وأقل الأسعار وذلك بعد توحيد " أسس المقارنة بين العروض من جميع النواحي الفنية والمالية و إصدار أمر الإسناد بين محافظة القاهرة وبين من يتم الترسيه عليه من أصحاب العروض المقبولة فنياً ومالياً والأقل من القيمة التقديرية .

وللجهة الإدارية (المحافظة) الحق في الاتي :-

- إصدار أمر الإسناد إلى صاحب العطاء الأقل سعراً والأفضل شروطاً والذي تم الترسيه عليه .
- تعديل العقد بالزيادة أو النقص بما لا يجاوز ١٥% من كمية كل بند بذات الشروط والمواصفات والأسعار دون أن يكون للشركة الحق في المطالبة بأي تعويض عن ذلك ويجب في جميع حالات التعديل الحصول على موافقة السلطة المختصة ووجود الاعتماد المالي اللازم وان يصدر التعديل خلال فترة سريان العقد وذلك إعمالاً لحكم المادة (٤٦) من القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ .

أعضاء اللجنة



الشرط الرابع عشر - تعديل الشروط والمواصفات:

للمحافظة الحق في إدخال تعديلات علي كراسة الشروط والمواصفات إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك أو بناءً على جلسة الاستفسارات، علي أن يتم اعتماد تلك التعديلات من السلطة المختصة وإخطار من قاموا بشراء كراسة الشروط بها وذلك خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ إجراء التعديلات أو جلسة الاستفسارات ، وفي جميع الأحوال ، لا يجوز أن تقل المدة بين الإخطار بهذه التعديلات والموعد المحدد لفتح المظاريف الفنية عن سبعة أيام ، ويعين الرد كتابة على مقدمي الاستفسارات ومن قاموا بشراء كراسة الشروط بكتاب يرسل بالبريد السريع عن طريق الهيئة القومية للبريد ، مع تعزيه في ذات الوقت بالبريد الإلكتروني أو الفاكس بحسب الأحوال ، بالإضافة إلى نشرها على بوابة التعاقدات العامة ، ولا يجوز التعديل في كراسة الشروط والمواصفات بعد الموعد المحدد لفتح المظاريف الفنية وذلك علي النحو المبين تفصيلاً بالمادة (١٩) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة .

الشرط الخامس عشر - أسلوب التقييم الفني للعطاءات :

- الالتزام بالمواصفات الفنية المطروحة .
- الالتزام بتقديم المستندات المطلوبة .
- تتم المقارنة والمفاضلة المالية بين العروض المقدمة المقبولة فنياً وأقل الأسعار في الصيانة الدورية والوقائية للمولد الكهربائي وأسعار قطع الغيار محل الطرح لمدة ثلاث سنوات .

الشرط السادس عشر - مدة تنفيذ العملية كآتي :-

تلتزم الشركة الراسي عليها المناقصة بتنفيذ ما ورد بأمر الإسناد والعقد لمدة ثلاثة سنوات بنفس المواصفات و الاشتراطات الفنية و الأسعار المتعاقد عليها وأسعار قطع الغيار تبدأ من تاريخ تسليم الموقع للشركة بموجب محضر تسليم للموقع بمعرفة المحافظة (الإدارة العامة للشئون الإدارية - الجهة المشرفة) ويتم إصدار أمر الإسناد للشركة طبقاً للأعمال المطلوبة .

الشرط السابع عشر - استلام الموقع :-

- يتم تسليم الموقع عن طريق الجهة المشرفة (الإدارة العامة للشئون الإدارية) عقب استلام أمر الإسناد بحد أقصى أسبوع عمل من تاريخ استلام أمر الإسناد ، على أن يتم إسناد أعمال الصيانة الدورية والوقائية للمولد الكهربائي الغير شاملة قطع الغيار خلال أيام ومواعيد العمل الرسمية .
 - تلتزم جهة الإشراف (الإدارة العامة للشئون الإدارية) بإخطار إدارة التعاقدات بمحافظة القاهرة بما يفيد إتمام تسليم الموقع المتعاقد عليه بموجب محضر استلام .

أعضاء اللجنة



الشرط الثامن عشر - إلغاء المناقصة:

تلغى المناقصة قبل البت فيها بقرار مسبب من السلطة المختصة إذا استغني عنها نهائياً أو اقتضت المصلحة العامة ذلك أو في حالة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة (١٢) من القانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٥ .
 ويكون الإلغاء بقرار مسبب من السلطة المختصة سواء من تلقاء ذاتها أو بناء على توصية لجنة البت إذا تبين وجود تواطؤ بين مقدمي العطاءات أو الممارسات احتيالي أو فساد أو احتكار ، أو إذا تبين وجود نقص أو خطأ في كراسة الشروط والمواصفات .

ويجوز الإلغاء في أي من الحالات الآتية :

- ١- إذا لم يقدم سوى عطاء وحيد ، أو لم يبق بعد العطاءات المستبعدة إلا عطاء واحد ما لم تكن حاجة العمل لا تسمح بإعادة الطرح ، ولا فائدة ترجى من إعادة الطرح وبشرط أن يكون العطاء مطابقاً للشروط ومناسباً للقيمة التقديرية .
- ٢- إذا اقترنت العطاءات كلها أو أغلبها بتحفظات .
- ٣- إذا كانت قيمة العطاء الأقل تجاوز القيمة التقديرية ، ما لم تبين دراسة لجنة البت عدم جدوى إعادة الطرح والآثار المترتبة عليه .

ويكون الإلغاء في الحالات المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من هذه المادة بقرار من السلطة المختصة بناء على توصية لجنة البت ، ويجب أن يشتمل القرار على الأسباب التي بني عليها ، ويخطر مقدمو العطاءات بذلك بكتاب يرسل بخدمة البريد السريع عم طريق الهيئة القومية للبريد ، مع تعزيزه في ذات الوقت بالبريد الإلكتروني أو الفاكس ، بحسب الأحوال .

وفي جميع حالات الإلغاء ، يجب رد ثمن كراسة الشروط والمواصفات وقيمة التأمين المؤقت إلى أصحاب العطاءات عدا مقدمي العطاءات الذين تبين وجود تواطؤ بينهم أو ممارسات احتيالي أو فساد أو احتكار بذات الوسيلة التي تم أدائها به .

الشرط التاسع عشر - التأخير في تنفيذ العقد:

- إذا تأخر المتعاقد أثناء تنفيذ العقد عن الميعاد المحدد له بالجدول الزمني أو مدة التنفيذ المحددة بالعقد جاز للسلطة المختصة بمحافظة القاهرة لدواعي المصلحة العامة إعطاؤه مهلة لإتمام التنفيذ دون تحصيل مقابل للتأخير منه إذا كان التأخير راجعاً لسبب خارج عن إرادته .
- وفي حالة عدم الالتزام بتنفيذ العقد ، لسبب راجع للمتعاقد ، يحصل مقابل للتأخير يحسب من بداية المهلة دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار أو اتخاذ أي إجراء آخر وفقاً للنسب المحددة بالمادة (٤٨) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة سالف البيان ، والمادة (٩٨) من لائحته التنفيذية المشار إليهما .
- ويحسب مقابل التأخير من قيمة الجزء المتأخر فقط إذا رأت الجهة الإدارية أن الجزء المتأخر لا يمنع الانتفاع بما تم توريده أو تنفيذه فيكون حساب مقابل التأخير من القيمة الإجمالية للعقد .
- وفي جميع حالات تحصيل مقابل التأخير ، يكون الإعفاء منه بقرار من السلطة المختصة بمحافظة القاهرة إذا تبين أن التأخير لأسباب خارجة عن إرادة المتعاقد ، وللسلطة المختصة في غير هذه الحالة إعفاء المتعاقد من مقابل التأخير جزئياً أو كلياً إذا لم ينتج عن التأخير ضرر ، ويجوز للسلطة المختصة استطلاع رأى إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة إذا ارتأت ذلك .
- ولا يخل تحصيل مقابل التأخير بحق محافظة القاهرة في الرجوع على المتعاقد بكامل التعويض المستحق عما أصابها من أضرار بسبب التأخير .

أعضاء اللجنة



الالتزام بلائحة الجزاءات الآتية

في حالة عدم التزام الشركة بالصيانة الدورية والمراجعة الشاملة والتقصير في أدائها لكل زيارة يتم تطبيق الخصم المذكور في لائحة الجزاءات وهي كالاتي :-
الغرامات والجزاءات لمشروع صيانة وتشغيل المولد الكهربائي

م	البيان	القيمة
١	عدم الإلتزام بصيانة المولد	خصم نسبة من قيمة الصيانة لا تقل عن ١٠% ولا تزيد عن ٣٠% من قيمة الصيانة وتتضاعف في حالة التكرار بعد التنبيه عليهم من محافظة القاهرة
٢	عدم إلتزام أفراد الصيانة بالتوقيع في دفتر الحضور والإنصراف ودفتر تشغيل المولد عند اجراء الزيارة الشهرية	غرامة (١٠٠) جنيه لكل فرد غير موقع حضور أوإنصراف في الدفتر وتتضاعف في حالة التكرار بعد التنبيه عليهم من محافظة القاهرة
٣	عدم الإلتزام بعدد الزيارات الشهرية للمولد	خصم نسبة من قيمة الصيانة لا تقل عن ١٠% ولا تزيد عن ٣٠% من قيمة الصيانة وتتضاعف في حالة التكرار بعد التنبيه عليهم من محافظة القاهرة
٤	عدم الإلتزام بتلبية الأعطال الطارئة طبقاً للمذكور بالكراسة	خصم نسبة من قيمة الصيانة لا تقل عن ١٠% ولا تزيد عن ٣٠% من قيمة الصيانة وتتضاعف في حالة التكرار بعد التنبيه عليهم من محافظة القاهرة
٥	عدم تقديم مقايسة لقطع الغيار المطلوبة طبقاً للمدة المحددة	خصم (٤٠٠) جنيه عن كل يوم تأخير
٦	تجاوز مدة التركيب و الإصلاح لقطع الغيار المطلوبة طبقاً لما ورد بالكراسة	خصم (٥٠٠) جنيه عن كل يوم تأخير بعد انتهاء مدة الإصلاح

تطبق الغرامات والجزاءات الموجودة بالجدول بالإضافة الى توقيع الغرامات المنصوص عليها وطبقاً للقانون (١٨٢) لسنة (٢٠١٨) قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة .
أعضاء اللجنة



الشرط العشرون - صرف المستحقات المالية وتقديم الفواتير وطريقة

السداد:

١. تتم المحاسبة كل شهرين بموجب كروت الصيانة الدورية والموقعة من مندوبي الشركة ومهندسي الشؤون الإدارية (الجهة المشرفة على الصيانة) على أن تتضمن تلك الكروت (توقيع الجهة المشرفة على الصيانة) و نظرا لأهمية وحساسية المكان فإن الشركة (في حالة الضرورة القصوى والتي تحددها الجهة المشرفة على الصيانة) تلتزم بالإصلاح الفوري وذلك ضماناً لعدم تعطل العمل .
٢. يتم صرف قيمة أي بند من بنود قطع الغيار إذا تم تنفيذها بنفس الأسعار التي تم الترسية عليها ومن واقع تنفيذها من أعمال على الطبيعة .
٣. يتم عمل تقرير من الجهة المشرفة (الإدارة العامة للشؤون الإدارية) يفيد بأن جميع الأعمال المنفذة تامة ولم تشوبها ملاحظات تستوجب الخصم المالي .
٤. تلتزم الشركة بالأسعار المقدمة بالعرض المالي وكشف قطع الغيار سارية طوال مدة التعاقد .
٥. تلتزم الشركة بتقديم كشف قطع غيار يشمل كافة مكونات المولد الكهربائي في حالة الاحتياج لها على ألا يتم مطالبة المحافظة بقيمة أى قطع غيار لا يتضمنها الكشف المقدم من الشركة على أن يتم تركيب قطع الغيار الغير وارده بالكشف المقدم من الشركة على نفقتها الخاصة .

الشرط الحادي والعشرون - الفسخ الوجوبي للعقد تلقائياً وشطب المتعاقدين

من سجل المتعاقدين

يجب فسخ العقد في الحالات الآتية :-

١. إذا تبين أن المتعاقد استعمل بنفسه أو بواسطة غيره الغش أو التلاعب في تعامله مع الجهة الإدارية المتعاقدة أو في حصوله على العقد .
٢. إذا تبين وجود تواطؤ أو ممارسات احتيالية أو فساد أو احتكار .
٣. إذا أفلس أو عسر .

ويتم الفسخ في الأحوال المشار إليها تلقائياً ، ويشطب اسم المتعاقد في الحالتين المنصوص عليهما في البندين (١ ، ٢) من سجل المتعاملين بعد اخذ رأى إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة ، وتخطر الهيئة العامة للخدمات الحكومية بذلك لنشر قرار الشطب بطريق النشرات المصلحية وعلى بوابة التعاقدات العامة ويعاد قيد المتعاقد الذي شطب اسمه في سجل المتعاملين بناء على طلبه إذا انتفى سبب الشطب بصدور قرار من النيابة العامة بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية ضده أو بحفظها إدارياً أو بصدور حكم نهائي ببراءته مما نسب إليه ، على تخطر الهيئة العامة للخدمات الحكومية بقرار إعادة القيد لنشره بطريق النشرات المصلحية وعلى بوابة التعاقدات العامة .

أعضاء اللجنة



الشرط الثاني والعشرون - الفسخ الجوازي للعقد أو التنفيذ على الحساب

يجوز للجهة الإدارية فسخ العقد أو تنفيذه على حساب المتعاقد ، إذا أخل بأي شرط جوهرى من شروطه • ويكون الفسخ أو التنفيذ على حساب المتعاقد بقرار مسبب من السلطة المختصة يخطر به المتعاقد بكتاب يرسل بخدمة البريد السريع عن طريق الهيئة القومية للبريد مع تعزيزه في الوقت ذاته بالبريد الإلكتروني أو الفاكس بحسب الأحوال على عنوانه المبين في العقد ولا يجوز للجهة الإدارية الجمع بين كلاً من الإجراءين المنصوص عليهما في الفقرة السابقة لاي سبب •

وفى جميع حالات الفسخ أو التنفيذ على حساب المتعاقد يكون التأمين النهائي من حق الجهة الإدارية كما يكون لها أن تخصم ما تستحقه من مقابل التأخير قيمة كل خسارة تلحق بها من اى مبالغ مستحقة أو تستحق للمتعاقد لديها وفى حالة عدم كفايتها تلجأ إلى خصمها من مستحقاته لدى أي جهة إدارية أخرى أيا كان سبب الاستحقاق دون حاجة إلى اتخاذ اى إجراءات قضائية وذلك كله مع عدم الإخلال بحقها في الرجوع عليه قضائياً بما لم تتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري طبقاً للمادتين (٥٠ و ٥١) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة والمادتين (١٠٠ و ١٠١) من لائحته التنفيذية •

الشرط الثالث والعشرون - يقر صاحب العطاء المقدم بأنه أطلع و تحقق

بنفسه على جميع الشروط والمواصفات الواردة بكراسة الشروط والمواصفات الفنية الماثلة وانه موافق على ما جاء بها من بيانات وملتزماً بها و أنها مكتملة لشروط التعاقد حال رسو المناقصة الماثلة عليه ويعتبر دخوله للعملية المطروحة قبولاً نهائياً لها بحالتها وأوصافها الراهنة ولا يحق له الاعتراض على أي بند أو فقرة مما جاء بها حالياً أو مستقبلاً و يعتبر هذا إقرار منه بمعرفة ومعاينته محل الطرح المعاينة التامة النافية للجهالة •

و أن الشركة ملتزمة بجميع الملاحظات التي يتم إدخالها على العقد حال عرض مشروع العقد بعد الترسيه وقبل توقيعه على إدارة الفتوى المختصة للمراجعة •

الشرط الرابع والعشرون - معاينة نافية للجهالة

على أصحاب العطاءات المعاينة التامة النافية للجهالة و أن يتحقق بنفسه وتحت مسؤوليته من كافة البيانات و المواصفات الواردة بكراسة الشروط والمواصفات ، والتعرف على كل الأحوال و الأوضاع المحلية والقانونية والاقتصادية و الطبيعية الشاملة حتى يصل إلى إدراك واضح و تام ، وكافة الظروف التي قد تؤثر على عرضة و يعتبر دخوله للعملية قبولاً نهائياً لها بحالتها وأوصافها الراهنة و ليس له الحق في الاعتراض عليها حالياً أو مستقبلاً، و يعتبر هذا إقرار منه بدراسة ومعرفة محل الطرح ومعاينته المعاينة التامة النافية للجهالة •

أعضاء اللجنة



إقرار

نقر نحن شركة / بأننا قمنا بإجراء المعاينة النافية للجهالة لاماكن المولد الكهربائي بديوان عام محافظة القاهرة محل الطرح كما إننا نلتزم بجميع ما ورد بكراسه الشروط والمواصفات وهذا إقرار منا بذلك

- (١) أسم مقدم العطاء
- (٢) عنوانه
- (٣) رقم تليفونه
- (٤) رقم البطاقة الضريبية
- (٥) رقم السجل التجاري

توقيع مقدم العطاء
 الختم

إقرار

نقر نحن شركة / بأننا ملتزمون بالتأمين على العمالة وفقاً لقوانين التأمينات السائدة طبقاً لأحكام المادة ٢٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ والمادة ٤٩ من اللائحة التنفيذية لذات القانون فقرة ١١ وذلك للموقع محل التعاقد وهذا إقرار منا بذلك .

توقيع مقدم العطاء
 الختم

أعضاء اللجنة



الشرط الخامس والعشرون - البرنامج الزمني المتوقع لطرح العملية

٢٠٢٥/ /	تاريخ الإعلان
٢٠٢٥/ /	تاريخ جلسة الاستفسارات
٢٠٢٥/ /	تاريخ جلسة فتح المظاريف الفنية
٢٠٢٥/ /	تاريخ الانتهاء من البت الفني
٢٠٢٥/ /	تاريخ فتح المظاريف المالية
٢٠٢٥/ /	تاريخ الانتهاء من البت المالي
٢٠٢٥/ /	تاريخ الإخطار بالترسيه

الشرط السادس والعشرون - توفير الاعتماد المالي :-

البنء يسءمء بالصرف من موازنة الهيئة الموازنة لءىوان عام محافظة القاهرة مصدر تمويلى (موازنة عامة - صنادىق حساب خاصة) للصرف على عملية الصيانة محل الطرح .

الشرط السابع والعشرون - ألىه تسوية الخلافات و المنازعات بين طرفى العقد :-

ىجوز لطرفى العقد فى حالة حدوث خلاف أثناء تنفذىه ، وقبل اللجوء إلى القضاء أو التحكىم بحسب الأحوال ، الاتفاق تسويته عن التوفىق أو الوساطة ، وذلك إذا تضمنت شروط الطرح أو العقد جواز ذلك وبموافقة السلطة المختصة مع التزام كل طرف بالاستمرار فى تنفيذ التزاماته الناشئة عن العقد .
 كما ىجوز للمتعاقد اللجوء إلى القضاء للمطالبة بالتعوىض عما ىكون قد لحقه من أضرار نتيجة إخلال الجهة الإدارية بتنفيذ التزاماتها الواردة بالعقد بخطأ منها ، ما لم ىوافق الوزىر المختص بالجهة الإدارية على اللجوء إلى التحكىم وتضمنه شروط العقد وىتفق علىه الطرفان وفقاً للقواعد والإجراءات المنصوص عليها فى قانون التحكىم فى المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم (٢٧) لسنة (١٩٩٤) ووفقاً للمادة (٩١) من قانون تنظيم التعاقدات التى تجرىها الجهات المحدود الصادر بالقانون (١٨٢) لسنة (٢٠١٨) .

الشرط الثامن والعشرون - عملة التعاقد :-

التعاقد بالجنىة المصرى وأنه ىجوز فى حالة تقديم العطاء من فرد أو شركة فى الخارج أن تكتب الأسعار بالعملة الأجنبية ولغرض المقارنة تتم معادلتها بالجنىة المصرى بالسعر المعلن بالبنك المركزى المصرى من تاريخ فتح المظارىف الفنية .

الشرط التاسع والعشرون - سحب العطاء :-

إذا قام مقدم العطاء بسحب عطائه قبل الموعد المحدد لفتح المظارىف الفنية فىصبح التأمىن المؤقت المودع حقاً للجهة الإدارية دون حاجة إلى إنذار أو اللجوء إلى القضاء أو اتخاذ أية إجراءات أو إقامة الدلىل على حصول ضرر أو استءدائه من أى مبالغ مستحقة أو تستحق لءىها ، أو لءى أى جهة إءارىة أخرى له .

الشرط الثلاثون - اختصاص محاكم مجلس الدولة

أن الشركة ملتزمة بجميع الملاحظات التى ىتم إءخالها على العقد حال عرض مشروع العقد بعد الترسيه وقبل توفىعه على إدارة الفتوى المختصة للمراجعة والفصل فى أى نزاع ىنشأ بسبب العقد أو تفسىره .



أعضاء اللجنة

الشرط الحادي والثلاثون بيانات المولد الكهربائي

المولد	المحرك	
9DR05431 -	PIK00122 -	رقم المسلسل -
SR4 -	C15 -	طراز -
Caterpillar -	Caterpillar -	ماركة -
2009 -	2009 -	سنة الصنع -
USA -	USA -	بلد الصنع -
292KW-365KVA -	335.5KW- 450HP -	القدرة -
1500RPM -	1500RPM -	عدد اللفات -

الشرط الثاني والثلاثون :- التزامات الشركة القائمة على الصيانة

- تلتزم الشركة بأعمال الصيانة العادية للمولد الكهربائي محل الطرح
- تلتزم الشركة بتقديم بيان مفصل للأعمال الفعلية العادية (شهري - ربع سنوي - نصف سنوي - سنوي) للمولد
- الالتزام بكشف قطع الغيار الموجودة بالمقاييس و التي سيتم المحاسبة عليها خلال مدة التعاقد دون مطالبة المحافظة بقيمة أي قطع غيار لا يتضمنها الكشف بالمطروفين الفني والمالي
- تلتزم الشركة بتوريد قطع الغيار الجديدة لمخازن محافظة القاهرة خلال ٣ أسابيع عمل من تاريخ امر الاسناد و اذا تجاوز المدة يتم تطبيق لائحة الغرامات و الجزاءات الموضحة بالكراسة .
- تلتزم الشركة بتقديم بيان عن اسماء ووظائف و خبرات الكوادر التي سيسند اليها الصيانة والاشراف على العملية على ان يكون بينهم مهندس و فنيين كهرباء و فنيين ميكانيكا مع تقديم ما يفيد التأمين عليهم
- تلتزم الشركة الراسي عليها المناقصة بعمل دفتر حضور وانصراف للعاملين القائمين بعملية الصيانة كل زيارة وكذلك دفتر تحدد فيه زمن تشغيل المولد على ان يكون الدفتران متواجداً بالجهة المشرفة على اعمال الشركة لعملية الصيانة
- في حالة عدم التزام الشركة بالصيانة الدورية والمراجعة الشاملة والتقشير في ادائها لكل زيارة يتم تطبيق الخصم المذكور في لائحة الجزاءات
- تلتزم الشركة بالا يتضمن العطاء أي عبارات غامضة في المعنى يصعب تفسيرها .
- تلتزم الشركة بتقديم مقاييس اصلاح في حالة وجود عطل بالمولد وذلك خلال ٤٨ ساعة من تاريخ العطل .

أعضاء اللجنة



الشرط الثالث والثلاثون :- برنامج الصيانة وتلبية الاعطال :-

- ١- عدد مرات المرور لعمل الصيانة الشهرية لا يقل عن مرتين شهرياً
- ٢- ان يتضمن كارت الزيارة الدورية (تجربة المولد- كافة البيانات الفنية ومنها عدد ساعات التشغيل)
- ٣- الصيانة تتم بموجب كروت الصيانة الدورية و الموقعة و المعتمدة من الشركة والجهة المشرفة على الصيانة
- ٤- يجب الالتزام بتلبية طلبات الاعطال الطارئة (بدون حد اقصى لعدد مرات تلبية الاعطال) فوراً و بحد اقصى (ساعتين من الابلاغ) و يشمل ذلك (ايام الاجازات والعطلات الرسمية) وسوف يوقع غرامة في حالة عدم تلبية الاعطال طبقاً لجدول الغرامات المرفق بالكراسة

الشرط الرابع والثلاثون :- الشروط الفنية العامة لعملية الصيانة العادية للمولد الكهربائي محل الطرح

- ١- التلفيات التي يتسبب فيها مهندسين و فنيين الشركة نتيجة الاهمال يتم اصلاحها و تغييرها على نفقة الشركة
- ٢- في حالة وجود عطل جسيم يتطلب تركيب قطع غيار تقوم الشركة بتوريدها و تركيبها فوراً و عمل اللازم واتخاذ اجراء صرف قيمتها بعد ذلك ضماناً لاستمرارية تشغيل المولد
- ٣- الشركة مسؤولة عن توفير جميع العدد والأجهزة اللازمة لأعمال الصيانة و الاصلاح بجميع انواعها .
- ٤- الشركة مسؤولة مسؤولية كاملة عن سلامة طاقم العمل القائم بأعمال الصيانة من حيث التزامه بتعليمات الامان و اجراءات السلامة في التعامل مع المعدة و ذلك اثناء اعمال الصيانة و الاصلاح
- ٥- ضمان قطع الغيار التي سيتم توريدها و تركيبها بمعرفة الشركة لمدة لا تقل عن ٦ أشهر

الشرط الخامس والثلاثون :- قطع الغيار والإصلاحات

- ١- يجب الالتزام بتوريد و تركيب قطع غيار و مستلزمات (مثل الزيوت ٠٠ الخ) أصلية مماثلة للمركب و ان يرفق معها ضمان لمدة ستة أشهر (ضد عيوب الصناعة او سوء التركيب او الاهمال في اعمال التركيب) من تاريخ التركيب .
- ٢- مدة التركيب و الاصلاح لقطع الغيار ٣ أسابيع عمل تبدأ من تاريخ استلام صاحب العهدة قطع الغيار و تطبيق غرامة التأخير في حالة تجاوز المدة المحددة طبقاً لما جاء بلائحة الغرامات
- ٣- في حالة الاصلاح يتم اعتماد اقرار الادارة المسؤولة عن المولد بتمام الاصلاح و ذلك (بعد تركيب قطع الغيار) على اصل الفاتورة (اقراراً بالإصلاح و تنفيذ المقاييس في الموعد المحدد سلفاً و يتم محاسبة الشركة منذ ذلك التاريخ) .
- ٤- يجب الالتزام بتوريد و تركيب قطع غيار اصلية في حاله الاحتياج لها (طوال مده سريان العقد) و مطابقه تماماً للمواصفات الخاصة بالمولد الكهربائي الخاص بديوان عام المحافظة و مشتملاته مع مراعاة المواصفات القياسية المصرية و المواصفات المعتمدة في الدول المصنعة.
- ٥- تلتزم الشركة بتسليم قطع الغيار القديمة و الجديدة لمخازن محافظة القاهرة على أن تقوم جهة الاشراف و صاحب العهدة باستكمال الاجراءات المخزنية وفقاً للوائح و القواعد المنظمة .
- ٦- مصنعية تركيب قطع الغيار ضمن اعمال الصيانة و لا يتم تحميلها على قطع الغيار

أعضاء اللجنة



الشرط السادس والثلاثون:- كشف قطع الغيار المطلوبة للمولد الخاص بالديوان العام لمحافظة القاهرة ماركة كارتر قدرة KVA365 على سبيل المثال لا الحصر وعلى الشركة استكمال كشف قطع الغيار طبقاً لاحتياجات المولد.

م	بيان الاعمال	الوحدة	الكمية	الفئة بالجنية ش.ض.ق.م
١	سبيكة كرنك	طقم	١	
٢	سبيكة بيلات و كراسى	طقم	١	
٣	جلب بيلات	طقم	١	
٤	ظلمبة زيت	طقم	١	
٥	اويل سيل خلفى	عدد	١	
٦	اويل سيل امامى	عدد	١	
٧	طقم جوانات كامل علوى	طقم	١	
٨	طقم جوانات كامل سفلى	طقم	١	
٩	طاقم صبايات بالدليل	طقم	١	
١٠	كرنك	عدد	١	
١١	مارش	عدد	١	
١٢	دينامو	عدد	١	
١٣	عداد حرارة زيت	عدد	١	
١٤	عداد حرارة مياة	عدد	١	
١٥	عداد ضغط زيت	طقم	١	
١٦	طقم شمايز	طقم	١	
١٧	طقم بستم بالشنبر	طقم	١	
١٨	طقم شنبر	عدد	١	
١٩	ريداتير	عدد	١	
٢٠	تربو	عدد	١	
٢١	بطارية ١٢ ف ١٥٠ امبير جافة	عدد	١	
٢٢	بطارية ١٢ ف ١٥٠ امبير مياه	عدد	١	
٢٣	مارش كامل بالترس الخارجى	عدد	١	
٢٤	دينامو بالقاعدة ٢٤ فولت	عدد	١	
٢٥	دينامو بدون قاعدة ٢٤٥	عدد	١	
٢٦	ظلمبة جاز	عدد	١	
٢٧	شكمان كامل	عدد	١	
٢٨	مارش بدون الترس الخارجى	عدد	١	

اعضاء اللجنة


اعضاء اللجنة

الشرط السابع والثلاثون جدول الكميات و الأسعار لعملية الصيانة العادية للمولد الكهربائي المركب بالديوان
 العام بمحافظة القاهرة للعام المالي (٢٠٢٥ / ٢٠٢٦)

بيان الأعمال	الوحدة	الكمية	الإجمالي بالجنية ش.ض.ق.م شهريا	الإجمالي بالجنية ش.ض.ق.م سنويا	الإجمالي بالجنية ش.ض.ق.م لمدة ثلاث سنوات
صيانة المولد الكهربائي المركب بالديوان العام بمحافظة القاهرة	بالعدد	١			
الجملة بالأرقام					

الأسعار شاملة جميع الضرائب والتأمينات والدمغات بما فيهم ضريبة القيمة المضافة

- ١- اسم مقدم العطاء
- ٢- عنوانه
- ٣- رقم تليفونه
- ٤- رقم البطاقة الضريبية
- ٥- رقم السجل التجاري

مدير ادارة التعاقدات

توقيع مقدم العطاء
 الختم

أعضاء اللجنة

أ/ ناجى ابراهيم صبره









